

المحتويات

1	1. نظرة عامة	1.
1	مقدمة	1.1
1	الهدف (الأهداف)	1.2
1	التطبيق	1.3
2	2. قوانين العقوبات الاقتصادية ولوائحها	2.
2	أسئلة متكررة	2.1
3	معلومات أساسية حول العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة	2.2
5	المحظورات	2.3
6	الإنفاذ	2.4
7	3. متطلبات السياسة	3.
7	تقييم مخاطر قوانين التجارة العالمية ولوائحها والعقوبات الاقتصادية	3.1
8	الضوابط الداخلية	3.2
9	التدريب	3.3
9	تنازع القانون	3.4
9	الطرف المسؤول	3.5

1. نظرة عامة.

1.1 مقدمة

تلتزم شركة تكترونيك الصناعية المحدودة (المشار إليها في هذه السياسة باسم «تي تي أي» أو «الشركة») بالعمل وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والقوانين المطبقة والقواعد واللوائح المعمول بها. تعد قوانين الرقابة على الصادرات/الواردات ولوائحها فضلاً عن العقوبات الاقتصادية أدوات للسياسة الخارجية التي تطبقها الحكومات لتلبية متطلبات الأمن القومي ومكافحة الإرهاب وحظر الانتشار النووي والسيطرة على الجرائم فضلاً عن أهداف حقوق الإنسان.

1.2 الهدف (الأهداف)

الهدف من هذه السياسة هو ما يلي:

- توضيح القوانين الخاصة بالرقابة على الصادرات/الواردات ولوائحها والعقوبات الاقتصادية
- تحديد القواعد والمعايير والتوقعات التي يجب أن تلتزم بها شركة «تي تي أي» وموردوها لضمان استمرار امتثال الشركة لكل قوانين الرقابة على الصادرات/الواردات المطبقة ولوائحها وقوانين العقوبات الاقتصادية المعمول بها
- توفير مبادئ توجيهية لموظفي شركة «تي تي أي» ومورديها لمساعدتهم في وضع إجراءات وممارسات للحفاظ على الامتثال

لطرح الأسئلة حول هذه السياسة أو أي عملية تبادل تجاري عالمية أو مسألة خاصة بهذا الأمر، يرجى الاتصال بالسيد/ تيم رولاند، نائب رئيس المجموعة لمسائل الامتثال لقواعد التجارة العالمية عبر البريد الإلكتروني على tim.rolland@ttihq.com أو عبر الهاتف النقال (أو بالرسائل النصية) على رقم مقر الشركة في الولايات المتحدة بمدينة فورت لودرديل بولاية فلوريدا على الرقم +1.954.551.8205

1.3 التطبيق

تنطبق هذه السياسة على ما يلي:

- جميع موظفي شركة «تي تي أي» في كل عملياتها وكياناتها، بما في ذلك الفروع والشركات التابعة والمشروعات المشتركة والكيانات الأخرى ذات الصلة التي تمتلك فيها الشركة خمسين (50) في المئة أو أكثر، (ويشار إليهم جميعاً باسم «تي تي أي»)
- جميع موردي شركة «تي تي أي»، ويشمل ذلك الموردين غير المباشرين الذين يبيعون لموردي الشركة في أي جزء من سلسلة التوريد

2. قوانين العقوبات الاقتصادية ولوائحها.

2.1 أسئلة متكررة

2.1.1 ما هي العقوبات الاقتصادية؟

العقوبات الاقتصادية هي أداة تستخدمها الحكومات والكيانات متعددة الجنسيات لمحاولة تغيير سلوك الدولة المفروض عليها العقوبات. يتنوع نطاق قوانين العقوبات ولوائحها بشكل واسع لتلبية متطلبات الأمن القومي وأهداف السياسة الخارجية، التي تختلف باختلاف الظروف والتوقيت. تستهدف العقوبات الاقتصادية عادةً الحكومات أو الأفراد أو الكيانات التي تعتبر تهديدًا أو تنتهك الأعراف الدولية. يمكن أن تكون العقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف، أي تصدر عن الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو تصدر من جانب واحد من قبل حكومة دولة واحدة، على سبيل المثال، الحظر الذي تفرضه الحكومة الأمريكية على كوبا.

2.1.2 ما هو الغرض من العقوبات الاقتصادية؟

وضعت العقوبات الاقتصادية للمعاقبة وتغيير السلوك، والذي عادةً ما ينقذ عن طريق وضع قيود على التجارة (الواردات أو الصادرات من السلع والخدمات) مع الطرف المستهدف وحرمت هذا الطرف من الوصول إلى الأصول (الأموال أو الممتلكات). عندما تفرض حكومة الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عقوبات اقتصادية على دولة أخرى أو كيان أو فرد، غالبًا ما يمنع قانون الولايات المتحدة الأشخاص الأمريكيين (كما هو موضح أدناه) من المشاركة في أي عملية مع الدولة أو الكيان أو الفرد المفروض عليهم العقوبات أو توفير أي خدمة لصالحهم.

2.1.3 لماذا يعتبر الامتثال هامًا؟

قد يضح عدم الامتثال، أو حتى مظهر عدم الامتثال، الشركة تحت طائلة المخاطر القانونية والمالية والمتعلقة بالسمعة وهو ما قد ينجم عنه عقوبات مدنية شديدة لكل من الشركة وموظفيها. يمكن أن تؤدي القضايا السافرة لإجراءات جنائية. ولذلك، يمكن أن يخضع أي موظف ينتهك هذه السياسة لإجراءات تأديبية قد تصل إلى إنهاء تعاقدته أو شمله.

2.1.4 مواقع إلكترونية مفيدة خاصة بالعقوبات:

الصفحة الرئيسية لعقوبات المفوضية الأوروبية:

https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/international-relations/sanctions_en

الصفحة الرئيسية لعقوبات الحكومة الأمريكية:

<https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Pages/default.aspx>

الصفحة الرئيسية لعقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

<https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/information>

2. قوانين العقوبات الاقتصادية ولوائحها

2.2 معلومات أساسية حول العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة

تحتوي هذه السياسة على نظرة عامة متعمقة لبرنامج العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة لما له من أثر بالغ على معاملات شركة «تي تي أي» عبر الحدود على مستوى المؤسسة التي تحدث خارج الولايات المتحدة (أي التي تتجاوز الحدود الإقليمية بطبيعتها).

يدير مكتب الرقابة على الأصول الأجنبية (المشار إليه باسم «أوفاك») لدى وزارة الخزانة الأمريكية البرامج الرئيسية للعقوبات للولايات المتحدة المفروضة على الدول والمنظمات المستهدفة والأفراد المعاقبين.

تنطبق العقوبات الأمريكية على «الأشخاص الأمريكيين»، ويشمل ذلك الأشخاص والكيانات. الأشخاص الأمريكيون هم أفراد من المواطنين أو المقيمين الدائمين في الولايات المتحدة بغض النظر عن موقعهم في العالم وأي فرد (حتى إن لم يكن مواطنًا أمريكيًا أو مقيمًا) موجود فعليًا في الولايات المتحدة. فيما يتعلق بالكيانات المؤسسية، يشمل الأشخاص الأمريكيون الشركات التابعة الأمريكية والفروع الأمريكية والأجنبية. نظرًا للاعتماد المتبادل لهيكل شركة «تي تي أي» العالمي، **تعتبر جميع الشركات التابعة لها وفروعها الأمريكية والأجنبية أشخاصًا أمريكيين لأغراض الامتثال للعقوبات الأمريكية.**

لدى «أوفاك» حيز كبير لتفسير وإنفاذ برامج العقوبات وفقًا لأهداف الحكومة الأمريكية. تنحصر أهداف «أوفاك»، بوجه عام، في الدول أو الأفراد المدرجين في قائمة «أوفاك» للمواطنين المحددين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (المشار إليها باسم «قائمة إس دي إن»). بينما تختلف القيود المستندة إلى الدولة حسب البرنامج، **إلا أنه لا يُسمح للأشخاص الأمريكيين**، فيما يتعلق بالأطراف المحددة في قائمة «إس دي إن»، **بإجراء أي معاملات من أي نوع** مع تلك الأطراف (ما لم يأذن «أوفاك» بالتحديد عبر ترخيص محدد مسبقًا ومعتمد أو تفويض خطي آخر). تتضمن هذه المعاملات المحظورة أي مدفوعات أو مزاي أو توفير خدمات أو غير ذلك. **تنطبق عمليات الحظر على قائمة «إس دي إن» أيضًا على الكيانات المملوكة بنسب 50% أو أكثر من قبل واحدة أو أكثر من المدرجين في قائمة «إس دي إن»**، حتى إذا لم يتم تحديد الطرف المعني في القائمة نفسها. نتيجة لتطبيق العقوبات على الكيانات التي لم يتم إدراجها على وجه التحديد ولكنها مملوكة لمصالح المدرجين على قائمة «إس دي إن»، فإن العناية الواجبة (على سبيل المثال، فهم هيكل ملكية كيان تتعامل معه شركة «تي تي أي» أو تعتمد القيام بأعمال تجارية معه) هي ميزة مهمة في هذا السياسة، وفقًا للمعاملة التي يتم التفكير فيها. استنادًا إلى الحقائق الخاصة بالمعاملة المقترحة، قد يكون من الضروري بذل العناية الواجبة المحسنة مسبقًا من قبل قسم الشؤون القانونية لدى الشركة. في حالة وجود أي سؤال يتعلق بملكية كيان ما، يجب على موظفي الشركة طلب كتابة مراجعة وموافقة من المستشار العام للنشاط التجاري ونائب رئيس مجموعة الامتثال التجاري العالمي ونائب رئيس شركة «تي تي أي» والمستشار العام قبل الدخول في اتصال ذي معنى مع الكيان المعني.

إن سياسة شركتنا هي الامتناع عن أي معاملات على الإطلاق مع الكيانات المدرجة في قائمة «إس دي إن»، أو الكيانات المملوكة بنسبة 50% أو أكثر بواسطة المدرجين في قائمة «إس دي إن» ما لم يتم الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية «أوفاك» أو إجمالاً من المستشار العام لوحدة الأعمال ونائب رئيس المجموعة للامتثال في التجارة العالمية ونائب الرئيس والمستشار العام لشركة «تي تي أي».

يتم تحديث قائمة «إس دي إن» كثيرًا، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية <https://www.treasury.gov/resource-center/resource-center/sanctions/SDN-List/Pages/default.aspx>. تتوفر قائمة «إس دي إن» أيضًا عبر حلول الفلترة على بعض المنصات التقنية التي تنشئها وحدات الأعمال في أرجاء شركة «تي تي أي» فضلًا عن أداة بحث عبر الإنترنت صرّحت بها الشركة (على سبيل المثال، ديسكارتيس).

2. قوانين العقوبات الاقتصادية ولوائحها

2.2 معلومات أساسية حول العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة

يمكن تلخيص عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كما يلي: (1) عقوبات شاملة و(2) عقوبات محدودة و(3) عقوبات مرتبطة بالقوائم. يبين الرسم البياني أدناه كل فئة بالتفصيل ويسرد الدول المستهدفة والبرامج المرتبطة بالقوائم.

الفترة	الوصف	المستهدفون / البرامج
العقوبات الشاملة	تمنع العقوبات الشاملة الأشخاص الأمريكيين من التعامل بأي شكل من الأشكال مع الدول المفروض عليها العقوبات وحكوماتها.	1. كوبا 2. إيران 3. منطقة القرم (منطقة متنازع عليها بين أوكرانيا وروسيا) 4. كوريا الشمالية 5. سوريا 6. فنزويلا
العقوبات المحدودة	تمنع برامج العقوبات المحدودة الأشخاص الأمريكيين من المشاركة في بعض أنواع المعاملات و مع بعض الأشخاص المرتبطين بدولة أو منطقة ما. تختلف الأنشطة الممنوعة من برنامج لآخر، ولكن في معظم الحالات المرتبطة بالبرنامج المحدودة يتم تحديد الأفراد والشركات المستهدفين في قائمة «إس دي إن».	1. المتعلقة بالبلقان 2. بيلاروسيا 3. المتعلقة ببيوروندي 4. جمهورية أفريقيا الوسطى 5. جمهورية الكونغو الديمقراطية 6. المتعلقة بالعراق 7. المتعلقة بلبنان 8. ليبيا 9. ماجنيتسكي 10. المتعلقة بمالي 11. المتعلقة بنيكاراغوا 12. ضوابط تجارة الماس الخام 13. الصومال 14. السودان ودارفور 15. المتعلقة بجنوب السودان 16. المتعلقة بأوكرانيا/روسيا 17. المتعلقة باليمن 18. زيمبابوي
العقوبات المرتبطة بقوائم	تمنع العقوبات المرتبطة بقوائم الأشخاص الأمريكيين من التعامل مع الأفراد والكيانات والمنظمات التي استهدفتها حكومة الولايات المتحدة بسبب نشاط محدد. وكما هو الحال في برامج الدول المحدودة، أُدرجت هذه الأطراف المستهدفة في قائمة «إس دي إن».	1. التدخل الأجنبي في عملية انتخاب أمريكية 2. الإرهاب والمنظمات الإرهابية 3. تجارة المخدرات 4. الأشخاص الضالعون في انتشار أسلحة الدمار الشامل 5. الأشخاص المتورطون في التهديدات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية 6. المنظمات الإجرامية عبر الوطنية

2. قوانين العقوبات الاقتصادية ولوائحها

2.3 المحظورات

يوجد شتى أنواع برامج العقوبات كما هو موضح أعلاه حيث يختلف مدى انتشارها ونطاقها. تمنع بعض برامج العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأشخاص الأمريكيين من الانخراط في جميع المعاملات التجارية تقريبًا مع أو في دولة خاضعة للعقوبات، بينما تحظر برامج أخرى معاملات أو تعاملات معينة مع أفراد محددين. للدول الخاضعة للعقوبات بشكل شامل وأي كيان محدد، يمنع القانون الأمريكي التعاملات المباشرة وغير المباشرة.

- **تُحظر التعاملات المباشرة** - يُمنع الأشخاص الأمريكيين من التعامل بأي شكل من الأشكال مع الدول المستهدفة بالعقوبات والدول المدرجة على قائمة «إس دي إن». يشمل ذلك توفير السلع أو الخدمات أو أية منافع أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، للدول المستهدفة في أي جزء من سلسلة التوريد الخاصة بالشركة. يمنع المباشرة وغير المباشرة من الدول المستهدفة بالعقوبات.¹

• تُحظر التعاملات غير المباشرة

التي سير - يمنع القانون الأمريكي بشكل عام الأشخاص الأمريكيين من «اعتماد أو تيسير» تعاملات مع الدول أو الأطراف الخاضعة للعقوبات من قبل أشخاص غير أمريكيين. على سبيل المثال، يعتبر أي شخص أمريكي قد «يسر» تعاملات مع دولة خاضعة للعقوبات من خلال إحالة الأعمال المحظورة إلى كيان غير أمريكي. يحول هذا الحظر عمومًا دون اعتماد أو تمويل أو أي شكل من أشكال الدعم لمثل هذه المعاملات، بما في ذلك أي دعم فني أو تشغيلي من شركة أمريكية.

التهرب - يمنع القانون الأمريكي بوجه عام المعاملات من التهرب، أو أن يكون الغرض منها أو أثرها هو التهرب، من محظورات أخرى لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية. على سبيل المثال، إذا حظرت العقوبات الأمريكية الشركة من إجراء معاملة، يجب ألا تساعد الشركة العميل في العثور على طريقة بديلة لإجراء تلك المعاملة.

¹ لا ينطبق هذا الحظر عامةً على السلع التي يكون منشأها دولة مستهدفة ويتم «تحويلها بصورة ملحوظة» في دولة تالفة.

2. قوانين العقوبات الاقتصادية ولوائحها

2.4 الإنفاذ

عقوبات "أوفك" هي مسؤولية صارمة ولا تعتمد على ما إذا كان الفرد أو الشركة على علم بأن النشاط انتهك القانون الأمريكي أو ما إذا كان هناك نية لانتهاك القانون الأمريكي أم لا. يجوز فرض عقوبات مدنية وجنائية على الفرد أو الشركة. تختلف عقوبات انتهاك قوانين أو لوائح العقوبات الأمريكية، ولكن يمكن أن تكون شديدة.

2.4.1 المسؤولية الشخصية

قد يخضع الأفراد لغرامات مدنية تصل إلى 250000 دولار لكل انتهاك. يمكن أن يخضع الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات للعقوبات الأمريكية عمداً لعقوبات جنائية، مما في ذلك غرامات تصل إلى مليون دولار و/أو السجن لمدة تصل إلى 20 عاماً لكل انتهاك. إضافة إلى ذلك، قد يكون فشل الموظف في الامتثال لهذه السياسة سبباً لاتخاذ إجراءات تأديبية، مما في ذلك إنهاء وفقدان المزايا المتعلقة بالعمل.

2.4.2 مسؤولية شركة «تي تي أي» والضرر الذي يلحق بالسمعة العامة

قد تخضع الشركة لغرامات مدنية تصل إلى 250000 دولار لكل انتهاك ومحاكمات جنائية محتملة وغرامات تصل إلى مليون دولار لكل انتهاك متعمد لقوانين أو لوائح العقوبات الأمريكية. من الممكن أيضاً أن تعرض الانتهاكات الشركة إلى أوامر التوقف والكف عن العمل ومنعها الممتلكات). عندما من التعامل مع الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات. وأخيراً، قد تؤدي الانتهاكات إلى دعاية سلبية للشركة وقد يكون لها تأثير خطير فعلى سمعة الشركة التجارية فيما يتعلق بالنزاهة.

قد يخضع المسؤولون والمديرون الذين يشاركون في انتهاكات العقوبات الأمريكية لعقوبات مدنية أو جنائية على أفعالهم.

2.4.3 العقوبات الاقتصادية التي تفرضها المفوضية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي

العقوبات الاقتصادية هي أداة أساسية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (يشار إليه باسم «الاتحاد الأوروبي») (انقر https://eeas.europa.eu/topics/common-foreign-security-policy-cfsp_en لمعرفة المزيد عن هذه السياسة) وبالتالي يستخدمها الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسة خارجية شاملة واستراتيجية للأمن القومي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وعلى غرار برامج عقوبات الولايات المتحدة وغيرها من الدول، يستخدم الاتحاد الأوروبي العقوبات لإحداث تغيير في سياسة أو سلوك الحكومات و/أو الكيانات و/أو المجموعات و/أو المنظمات و/أو الأشخاص المستهدفين (مما في ذلك حظر الأسلحة والقيود التجارية مثل حظر الاستيراد والتصدير، والقيود المالية وتقييد حركة الأشخاص عبر التأشيرات أو حظر السفر). يتم نشر عقوبات الاتحاد الأوروبي بطريقة تقلل الآثار السلبية على الأهداف غير المقصودة (انقر <https://sanctionsmap.eu/#/main> للحصول على خريطة الدول الخاضعة حالياً لعقوبات الاتحاد الأوروبي).

2.4.4 لقوانين الرقابة على الصادرات والواردات الأمريكية وغير الأمريكية ولوائحها

جميع الدول تقريباً التي تباع فيها شركة «تي تي أي» منتجاتها أو تقوم فيها بأعمال تجارية تفرض ضوابط على التصدير والاستيراد لحماية مصالح الأمن القومي وتعزيز أهداف السياسة الخارجية. كما تشارك العديد من هذه الدول في مختلف أنظمة الرقابة على الصادرات متعددة الأطراف (مثل ترتيب واسبانار) لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع تكديس الأسلحة التقليدية والمواد ذات الصلة المزعزعة للاستقرار.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتحكم مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية (يشار إليه باسم «بي أي إس») في تصدير وإعادة تصدير السلع التجارية (أي منتجات وتكنولوجيا وبرامج وخدمات «تي تي أي») والسلع ذات الاستخدام المزدوج وبعض الذخائر. يتحكم مكتب الجمارك وحماية الحدود بالوزارة الأمريكية للأمن الداخلي في استيراد منتجات شركة «تي تي أي» إلى الولايات المتحدة ويفرض قوانين ولوائح أخرى للوزارة والوكالة الأمريكية. أما في المملكة المتحدة، تعتبر الوكالة ذات الاختصاص في تصدير السلع التجارية ذات الاستخدام المزدوج هي وزارة التجارة الدولية التي تعد جزءاً من وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية (يشار إليها باسم «بي إي أي إس»).

وعلى الرغم من كون منتجات شركة «تي تي أي» تجارية بطبيعتها، إلا أن الشركة يجب أن تلتزم بالعقوبات الاقتصادية المحلية وغير المحلية المطبقة وقوانين ولوائح مراقبة التصدير/الاستيراد عند تنفيذ الصادرات أو الواردات لضمان الامتثال.

3. متطلبات السياسة.

هذه السياسة ذات طبيعة عامة لأنها تغطي جميع شركات «تي تي آي». كل موظف مسؤول عن قراءة هذه السياسة والامتثال لها. يمكن استكمال السياسة بإجراءات للتنفيذ حسب الضرورة.

3.1 تقييم مخاطر قوانين التجارة العالمية ولوائحها والعقوبات الاقتصادية

يتم إجراء تقييمات المخاطر والتدقيق لتحديد المخاطر في سياسات الشركة وإجراءاتها وعملياتها، بما في ذلك لدى العملاء، وفيما يخص كان هناك نية لانتهاك المنتجات والخدمات التي يتم توفيرها، والوصول إلى الموقع الإلكتروني، والعلاقات التجارية (إجراءات مراجعة البائعين الذين يقدمون السلع أو الخدمات إلى الشركة، وكذلك سلسلة توريد الشركة) والوسطاء والأطراف المقابلة والمعاملات والمواقع الجغرافية لتحديد إجراءات الفحص والعناية الواجبة المناسبة.

سيقوم نائب رئيس المجموعة لشؤون الامتثال التجاري العالمي، بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي والمستشارين العاملين لوحدة الأعمال، بإجراء تقييمات المخاطر الدورية و/أو عمليات المراجعة أو التسبب في إجراءاتها لتقييم ما إذا كانت هناك أي تغييرات في القانون أو الممارسات أو الأعمال التجارية التي تستدعي تعديل هذه السياسة. سيتم اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة أي تعديلات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعديل السياسة وإعادة التدريب بموجب السياسة وتصحيح أي أوجه قصور لضمان الامتثال.

3. متطلبات السياسة

3.2 الضوابط الداخلية

يجب أن يكون لكل شركة من شركات «تي تي أي» ضوابط داخلية معقولة لضمان الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها إلى جانب هذه السياسة. سيقدم نائب رئيس المجموعة لشؤون الامتثال التجاري العالمي أي توجيهات قد تحتاجها مجالات عمل شركة «تي تي أي» لتنفيذ السياسات والضوابط الداخلية المصممة خصيصاً لعمليات الشركة للتخفيف بشكل مناسب من قوانين ولوائح مراقبة التصدير/الاستيراد ومخاطر الامتثال للعقوبات الاقتصادية.

يجب أن يكون لدى كل شركة من شركات «تي تي أي» الإجراءات المناسبة القائمة على المخاطر لفحص الأطراف التي تعاقدت معها الشركة أو تشارك في أي معاملة ضد قائمة «إس دي إن» والدول الخاضعة للعقوبات، بالإضافة إلى القوائم الأخرى المرفوضة أو المحظورة أو الممنوعة أو الخاضعة للعقوبات، قبل الدخول في أي عقد أو إكمال المعاملة مع هذا الطرف من ناحية أخرى. لدى شركة «تي تي أي» حق الوصول إلى التقنيات المناسبة للسماح بفحص المعاملات الآتية.

يجب فحص أي أطراف ثالثة تتعامل معها شركة «تي تي أي»، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العملاء وشركاء الأعمال والأطراف المقابلة والبايعون والموردون والموظفون، على قائمة «إس دي إن» والقوائم الأخرى المشار إليها أعلاه لضمان الامتثال لهذه السياسة. وفيما يتعلق بالفحص المذكور أعلاه، يجب فحص بيانات الطرف الثالث (مثل الاسم والعنوان، بما في ذلك الدولة) قبل الاتصال بهادف مع كيان أو شخص ما - وهو ما يعني قبل الدخول في عمل تجاري يتعامل مع الطرف الثالث. بالإضافة إلى ذلك، يجب فحص بيانات الطرف الثالث في قواعد بيانات كل شركة من شركات «تي تي أي» بشكل دوري للكشف عن التغييرات منذ الفحص الأولي (على سبيل المثال، في حالة إضافة الطرف الثالث إلى قائمة «إس دي إن»). قد يتم في بعض الحالات تحديد الوقت الذي يجب فيه أيضاً فحص بيانات الطرف الثالث عند حدوث تغيير في البيانات (على سبيل المثال، تغيير الاسم أو العنوان).

يطلب قسم الشؤون القانونية في شركة «تي تي أي» من جميع شركات المجموعة الإبلاغ خطياً عن المعاملات المقترحة، أو الانتهاكات المشتبه فيها، التي قد تشمل الدول أو الأشخاص الخاضعين للعقوبات (بما في ذلك قوائم الأشخاص أو الكيانات المبنوذة أو المحظورة أو الممنوعة أو الخاضعة للعقوبات) إلى المستشار العام لوحدة الأعمال، ونائب رئيس المجموعة لشؤون الامتثال التجاري العالمي ونائب رئيس الشركة والمستشار العام للمراجعة والفصل و/أو التحقيق حسب الحاجة.

غالباً ما يؤدي الفحص إلى «نتائج خاطئة» - أي الأسماء التي تتطابق (كلياً أو جزئياً) مع معلومات قائمة «إس دي إن»، ولكنها في الواقع كيانات أو أفراد مختلفين عن الموجودين في القائمة. إذا كانت «النتيجة» موضع تساؤل، فيجب إبلاغ الأمر إلى مسؤول الامتثال التجاري لوحدة الأعمال لتحديد ما إذا كانت «النتيجة» «صحيحة» أو «خاطئة» والتوصية بالإجراء المناسب. في حالة استمرار الشك، أو حدوث انتهاك مشتبه فيه، سيقوم رئيس الامتثال التجاري بوحدة الأعمال بتصيد الأمر إلى نائب رئيس المجموعة المعني بالامتثال التجاري العالمي والذي بدوره سيعقد الأمر عند الضرورة إلى نائب الرئيس والمستشار العام للفصل النهائي - بما في ذلك الكشف عن الأمر لدى «أوفاك».

إذا قامت شركة «تي تي أي» بالاستعانة بمورد خارجي لتنفيذ عمليات معينة، فيجب على الشركة التأكد من أن أي فحص أو مراقبة تتطلبها هذه السياسة من شركة التشغيل المحلية نفسها لتنفيذ هذه العمليات يتم إجرائها بشكل مناسب من قبل المورد الذي تتم الاستعانة به لتنفيذ العملية. يجب أن تتضمن العقود المستقبلية للاستعانة بمصادر خارجية الخاضعة لهذا الالتزام (بما في ذلك تجديد أو تمديد أو تعديل عقود الاستعانة بمصادر خارجية الحالية) أحكاماً تعاقدية ملزمة وقابلة للتنفيذ بشأن التزامات الطرف الثالث للفحص والضوابط.

لضمان اتباع السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المعتمدة، يجب على شركة «تي تي أي» مراقبة عملياتها وأو تقييمها وأو مراجعتها. سيكون نائب رئيس المجموعة لشؤون الامتثال التجاري العالمي، بالتنسيق مع قسم المراجعة الداخلية (أو من ينوب عنهم)، مسؤولاً عن وظيفة مراقبة الامتثال. ينشئ نائب رئيس المجموعة لشؤون الامتثال التجاري العالمي (أو من ينوب عنه) قائمة تدقيق للامتثال أو قائمة تدقيق للمراجعة لاستخدامها من قبل كل شركة من شركات «تي تي أي» ويتم تصميمها وفقاً لما هو مناسب للشركة. إذا تم تحديد نقطة ضعف، يجب على نائب رئيس المجموعة لشؤون الامتثال التجاري العالمي، بالتنسيق مع قسم المراجعة الداخلية، التأكد من أن الشركة تتخذ إجراءات علاجية فورية لمعالجة السبب الجذري.

3. متطلبات السياسة

3.3 التدريب

يتولى نائب رئيس المجموعة لشؤون الامتثال التجاري العالمي (أو من ينوب عنه) مسؤولية وظيفة التدريب على الامتثال بموجب هذه السياسة. يتولى هذا المنصب المسؤولية الأساسية عن إعداد ونشر برامج التدريب لجميع موظفي الشركة المعنيين ومساعدة شركات «تي تي آي» في التواصل والتدريب المناسبين على السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المطبقة على هؤلاء الموظفين الذين يتحملون مسؤولية تنفيذ متطلبات هذه السياسة.

يجب أن تحتفظ وحدات العمل بجميع سجلات التدريب الرسمية، بما في ذلك اسم ولقب ومعلومات الاتصال الخاصة بكل متدرب، وكذلك عنوان الدورة التدريبية ومدتها.

3.4 تنازع القانون

تعارض الدول الأخرى في بعض الحالات العقوبات الاقتصادية (وقوانين ولوائح مراقبة التصدير/الاستيراد) التي تفرضها دولة ما لأسباب تتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية (مثل قوانين حظر النوع). وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك المعارضة الكندية للحظر الأمريكي المفروض على كوبا. تمثل هذه النزاعات تحديات للامتثال للشركات التي تمارس الأعمال التجارية على الصعيد الدولي. لذا، يجب إحالة جميع المسائل التي تنطوي على النزاعات من هذا النوع إلى نائب رئيس المجموعة لشؤون الامتثال التجاري العالمي لمعالجة المخاطر القانونية المحتملة بموجب جميع القوانين المعمول بها.

3.5 الطرف المسؤول

يجب على المستشار العام لشركة «تي تي آي» أو المستشار العام المساعد أو نائب رئيس الشركة في شؤون الامتثال التجاري العالمي (أو مفوض عنه) تقييم مدى ملاءمة السياسة بشكل دوري والموافقة على أي تغييرات فيها.

